المفعُول المطلق

(ص) : المفعول المطلق : هو المصدر . وقيل : يختصّ بما فِعْله عام . وقيل : أعمّ منه .

(ش) : إنما سمّي مفعولاً مطلقاً ، لأنه لم يقيّد بحرف جرٍّ كالمفعول به ، وله ، وفيه ، ومعه .

والمصدر هو المفعول حقيقة ، لأنه هو الذي يحدثه الفاعل . وأمّا المفعول به فمحلّ الفعل .

والزّمان : وقت يقع فيه الفعل [١] . والمكان : محلّ الفاعل والمفعول والفعل . والمفعول له عِلّة وجود الفعل . والمفعول معه مصاحِبٌ للفاعل أو المفعول .

قال أبو حيّان : تسمية ما انتصب مصدراً مفعولاً مطلقاً هو قول النحويين إلاّ ما ذكره صاحب البسيط [٢] من تقسيمه المصدر المنتصب – إلى مفعول مطلق ، وإلى مؤكد . وإلى متّسع . فالمفعول المطلق عنده ما كان من أفعال العامّة نحو : فعلت ، وصنعت ، وعملت [٣] ، وأوقعت . فإذا قلت : فعلت فعلاً فالواقع ذات الفعل ، لأن الذوات الواقعة منا هي هذا . ولا يقع منّا الجواهر والأعراض الخارجية عنّا ، فلا تكون

---

(١) كلمة : « الفعل » سقطت من أ .

(٢) تقدم ذكره ١ : ٨٢ .

(٣) ط : « وعلمت » بتقديم اللام على الميم ، تحريف .

مطلقة في حقّنا ، بل في حقّ الله كقولك : خلق الله زيداً ، فإنه مفعول مطلق ، فلذلك كان المفعول المطلق أعم من المصدر المطلق .

[الخلاف بين النحويين في أصل المصدر]

(ص) : وهو أصل الفعل والوصف . وقال الكوفيّة : الفعل ، وابن طَلْحة : كُلٌّ أصل . وقَوْم : الفعل أصل الوصف .

(ش) : مذهب أكثر [١] البصريّين : أن المصدر أصل ، والفعل والوصف فرعان مشتقّان منه ، لأنهما يدلاّن على ما تضمّنه من معنى الحدث ، وزيادة الزّمان ، والذات التي قام بها الفعل ، وذلك شأن الفرع أن يُدلّ على ما يدلّ عليه الأصل ، وزيادة : وهي [٢] فائدة الاشتقاق .

ومذهب الكوفيين : أنّ الفعل أصل ، والمصدر مشتقّ منه . لأن المصدر مؤكد للفعل ، والمؤكَّد قبل المؤكِّد ، ولأن المصدر يعتلّ باعتلال الفعل، ويصحّ بصحّته ، وذلك شأن الفروع ، أن تحمل على الأصول .

وذهب ابن طلحة [٣] : إلى أن كُلاّ من المصدر ، والفعل أصل بنفسه [٤] ، وليس أحدهما مشتقّاً [٥] من الآخر .

وذهب بعض البصريّين : إلى أن المصدر أصل للفعل [٦] ، والفعل أصل للوصف .

وردّ بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدّلالة على زمن معيّن ، فبطل اشتقاقه

---

(١) كلمة : « أكثر » سقطت من ط .

(٢) ط فقط : « وهي » بالواو .

(٣) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف الأحمر الأموي الأشبيلي ، أبو بكر المعروف بابن طلحة درس العربية والآداب بأشبيلية أكثر من خمسين سنة مات بأشبيلية ٦١٨ .

(٤) أ : « برأسه » .

(٥) ب : « ليس أحدهما مشتق » بالرفع ، تحريف .

(٦) ط : « أصل الفعل » باسقاط لام الجر .

منه ، وتعيّن اشتقاقه من المصدر . قال أبو حيّان : وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعـــة [١] .

[نوعا المصدر]

(ص) : ثم إن لم يُفِد زيادة على عامله ؛ فمبهم لتوكيد ، وإلاّ فمختص لنوع ، وعدد . ويثنّى ، ويجمع دون الأول . وفي النوع خُلْف .

(ش) : المصدر نوعـــان :

مبهم : وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة ، كقمت قياماً ، وجلست جلوساً ، وهو لمجرّد التأكيد [٢] ، ومن ثم لا يثنّى ، ولا يجمع ، لأنه بمنزلة تكرير الفعل ، فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع ، ولذا قال ابن جنيّ : إنه من قبيل التأكيد اللّفظـــيّ .

وقيل : إنه من التوكيد المعنوي ، لإزالة الشّك عن الحدث ، ورفع توهّم المجاز ، وعليه الآمديّ ، وغيره .

وقسّم هؤلاء التوكيد المعنويّ إلى قسمين :

ما لإزالة الشك عن الحدَث ، وهو بالمصدر . وما لإزالته عن المحدَّث عنه . وهو بالنّفس والعين .

ومختصّ [٣] : وهو ما زاد على معنى عامله ، فيفيد نوعاً أو عدداً نحو : ضربت ضرب الأمير ، أو ضربتين أو ضربات .

ويثنّى ذو العدد ، ويجمع بلا خلاف .

---

(١) انظر قصة الخلاف في الإنصاف : « المسألة الثامنة والعشرون » .
وفي أ : « فائدة » مكان : « منفعة » .

(٢) ط : « لمجرد لتأكيد » . تحريف .

(٣) أي النوع الثاني من نَوْعَي المصدر المشار إليهما سابقاً .

وأمّا النوع ففيه قولان : أحدهما [١] : أنه يُثَنّى ويجمع ، وعليه ابن مالك قياساً على ما سمع منه كالعقول ، والألباب . والحُلُوم .

والثّاني : لا ، وعليه الشّلَوْبين قياساً للأنواع على الآحاد . فإنها [٢] لا تثنّى ، ولا تجمع لاختلافها .

ونسبه أبو حيّان لظاهر كلام سيبويه . قال : والتّثنية أصلح من الجمع قليلاً تقول : قمت قيامين ، وقعدت قعودين ، والأحسن أن يقال : نوعين من القيام ، ونوعين [٣] من القعود .

[ناصب المصدر]

(ص) : وناصبه مثله ، وصفة ، وفِعْل . فإن كان من لفظه وجرى عليه قال [٤] ابن الطّرواة [٥] : بفعل مضمر . والسّهيليّ : بمضمر منه .

وإن لم يجرّ ، فثالثها إن غاير معناه فبفعله المضمر ، وإلاّ فبه . أو من غير لفظه : فالجمهور بمضمر . وثالثها : إن كان لتوكيد ، أو مختصّاً ، وله فعل .

(ش) : ينصب المصدر بمصدر مثله نحو : « فإنّ جَهَنّم جَزَاؤُكم جزاءً مَوْفُوراً » . [٦] وعجبت من ضرب زيدٍ عمراً ضرباً .

وبالوصف : اسم فاعل نحو : « والذّاريات ذَرْواً [٧] ، و « الصافات صفاً » [٨] « والعاصفات عصفاً » [٩] ، أو اسم مفعول نحو : أنت [١٨٧] مطلوب طلباً ، وبالفعل

---

(١) كلمة : « أحدهما » سقطت من أ .
(٢) أ ، ب : « فإنه » .
(٣) أ : « وفرعين » ، تحريف .
(٤) أ ، ب : « وجرى فيه وقال » بإسقاط « عليه » .
(٥) سبقت ترجمته ١ : ٩٢ .
(٦) الإسراء ٦٣ .
(٧) الذّاريات ١ .
(٨) الصافات ١ .
(٩) المرسلات ٢ .

نحو : « وما بَدَّلُوا تَبْدِيلاً »[١] . هذا إن كان من لفظه ، وهو جارٍ عليه كما مثّلنا على مذهب الجمهور .

ونفى صاحب الإفصاح[٢] فيه الخلاف . وقال ابن الطّراوة : هو مفعول به بفعل مضمر[٣] لا يجوز إظهاره . والتقدير في قعد قعوداً : فعل قعوداً . وقال السّهيليّ[٤] : كذلك إلاّ أنه قال : أنصبه بمضمر من لفظ الفعل السّابق . فإذا قيل : قعد قعوداً فهو عنده بـ « قعد » أخرى[٥] ، لا يجوز إظهارها .

قال أبو حيّان : وهذا كله تكلّف ، وخروج عن الظاهر بلا دليل[٦] .

فإن كان من لفظه ، وهو غير جار عليه نحو : « أَنْبَتَكُمْ من الأرض نَبَاتاً »[٧] فثلاثة مذاهب :

أحدها : أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازنيّ[٨] .

والثاني : أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمراً ، والفعل الظّاهر دليل عليه ، وعليه المبرّد وابن خروف[٩] ، وعزاه لسيبويه .

والثالث : التفصيل : فإن كان معناه مغايراً لمعنى الفعل الظاهر كالآية ، فنصبه بفعل مضمر ، والتقدير : فنبتُّم نباتاً ، لأن النبات ليس بمعنى الإنبات ، فلا يصحّ توكيده به .

---

(١) الأحزاب ٢٣ .

(٢) تقدم ذكره ١ : ٨٩ .

(٣) « بفعل مضمر » وما بعده سقط من أ إلى قوله « من لفظ الفعل السابق » وفي ط : « بفعل مضمراً » بالنّصب .

(٤) انظر : ١ : ١٢٦ .

(٥) ط ، : « آخر » مكان : أخرى .

(٦) أ : « هذا كله » بإسقاط الواو .

(٧) نوح ١٧ .

(٨) من قوله : « وعليه المازنيّ » إلى قوله « الفعل الظاهر كالآية » سقط من أ .

(٩) انظر ١ : ١٩٣ .

وإن كان غير مغاير فنصبه بالظاهر كقوله :

٧٢٦ – • وقَدْ تَطَوَّيْتُ انطِواءَ الحِضْبِ [١] •

لأن التطوّيَ والانطواء بمعنى واحد ، واختاره ابن عصفور .

وإن كان من غير لفظه ، فثلاثة مذاهب :

أحدها : وعليه الجمهور : أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه كقوله :

٧٢٧ – السّالِكُ الثّغْرةَ اليقظانَ كالِئُها
مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ [٢]

فمشْيَ منصوب بمضمر دلّ عليه السالك .

---

(١) لرؤبة ، ديوانه ١٦ ورواية الديوان :

عن مَتْنِه مِرْداةَ كل صِقْبِ وقد تطوّيْتُ انْطِواءَ الحِضْبِ
بين قَتَادٍ رَدْهَةٍ وشِقْبِ بعد مديد الجسم مُصْلَهِبّ

وفي الدرر ١ : ١٦٠ ، واللسان : « حضب » جعل عجز البيت الأول صدراً وصدر البيت الثاني عجزاً له .

من شواهد سيبويه ٢ : ٢٤٤ ، وابن يعيش ١ : ١١٢ والحِضِبْ بكسر الحاء وفتحها : ضرْب من الحيّات وقيل : هو الذكر الضخم منها .

والرّدهة : نقرة في الجبل أو في الصّخر .

والشّقب : مهواة ما بين كل جبلين .

والمراد أنه ينساب في مشيته كما تنساب الحيّة .

وفي أ و ط : « الحصب » بالصاد ، تحريف .

(٢) في الدرر ١ : ١٦٠ غير منسوب . وقد نسبه ابن جنّي في الخصائص ٢ : ١٦٧ إلى الهذلي ، وهو المتنخل يرثي ابنه أثيلة .

وفي أ : « اليعرة » بالياء مكان : « الثغرة » ، تحريف .

وفي ب : « كاليها » بالياء ، وفي أ : « الفصل » ، بالصاد ، تحريف .

من شواهد الأشموني ٢ : ٢٩٠ .

والثاني : أنه منصوب بالفعل الظّاهر ، لأنه بمعناه فتعدّى إليه ، كما لو كان من لفظه ، وعليه المازنيّ .

والثالث : وعليه ابن جنّيّ التفصيل : فإن أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه ، كقعدتُ جلوساً وقمت وقوفاً بناءً على أنه من قبيل التأكيد اللّفظيّ ، فلا بد من اشتراكه [١] مع عامله في اللفظ . أو بيان النوع عمل فيه الظّاهر ، لأنه بمعناه .

وقال ابن عصفور : الأمر في التأكيد ما ذكر .

وأما الذي لغير التأكيد ، فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر أيضاً كقوله :

٧٢٨ - • وآلَتْ حَلْفةً لم تحلَلِ [٢] •

فحلفةً منصوبة بحلفت مضمرة ، وإن لم يوضع له فعل انتصب بالظّاهر ، ولا يمكن أن يكون بفعل [٣] من لفظه ، لأنه لم يوضع .

• • •

(ص)والاختصاص بـ « أل » للعهد، والجنس . وقيل: لا تدخله إلا أن وصف ونعت، وإضافة [٤] ، ولا تعاقبه أن والفعل خلافاً للأخفش ، وينوب مضافه ككُلّ ، وبعض ، وضمير ، ونوع ، وهيئة ، وعدد ، وإشارة .

وأوجب ابن مالك وصفها به ، ووقت ، ونعت ، وما استفهاميّة ، وشرطيّة [٥]

---

(١) أ : « فلا بد من اشتراك مع ماثله » ، تحريف .

(٢) من معلّقة امرىء القيس ، وتمام البيت .

• ويوماً على ظهر الكثيب تَعَذَّرتْ .. عَلَيَّ ...

(٣) أ : « أن يكون الفعل من لفظه » بأداة التعريف .

ط : « أن يكون لفعل من لفظه » باللام .

(٤) أ : « ونعت إضافة » بإسقاط واو العطف ، تحريف . وفي أ : « وتعة » ، تحريف .

(٥) أ : « كشرطية » بالكاف ، مكان : « الواو » .

وآلة . لاما لم يعهد ، ومنه عَلَمٌ كسبحان، وبرّة ، وفجار . واستعمل نحو: عطاء ، وثواب مصدراً . ولا يقاس والأكثر: لاينصب مصدرين مؤكّداً . ومُبيِّناً . وقيل: يجوز وثلاثة .

[مسائل]

(ش) : فيه مسائـــل :

الأولى : الاختصاص في المصدر يكون بـ « أل » . إمّا عهديّة نحو : ضربت الضّرب . تريد ضرباً معهوداً بينك وبين المخاطب أيّ الضّرب الذي تعلم . أو جنسيةً نحو : زيد يجلس الجلوس مريداً الجنس ، والتنكير [١] ، ويكون بالنّعت نحو : قمت قياماً طويلاً . أو بالإضافة نحو : قمت قيام زيد ، والأصل : قياماً مثل قيام زيد . حذف المصدر . ثم صفته . وقام مقامهما المصدر [٢] . فأعرب بإعرابه .

الثّانية : لا يجوز أن تقع أن والفعل في موقع [٣] المصدر فلا يجوز ضربته [٤] أن أضربه ، لأن « أن » تخلّص الفعل للاستقبال . والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم .

وعلّله بعضهم بأنّ « أن يفعل » يعطي محاولة الفعل ، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يَسُغْ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر . وحكي عن الأخفش إجازة ذلك .

الثالثة : يقوم مقام المصدر المبيّن ما أضيف إليه من كُلّ ، وبعض نحو : « فلا تَميلُوا كُلَّ المَيْل » [٥] . لمته بَعْض اللّوم ، وما أدّى معناهما نحو : ضربت أيّ ضرب . « ولا تَضُرُّونَهُ شيئاً [٦] ، وضمير نحو : « لا أُعَذِّبُه أحداً مِـــنَ

---

(١) كلمة : « والتنكير » سقطت من أ .
وفي ب : « والتكثير » ، وهو تحريف .

(٢) كلمة : « المصدر » سقطت من أ وفي أ : « وقام قيامها مقامها » . تحريف .

(٣) أ : « موضع » بالضاد .

(٤) من قوله : « فلا يجوز ضربته » إلى قوله : « إنما يكون بالمصدر المبهم » سقط من أ .

(٥) النساء ١٢٩ . (٦) هود ٥٧ .

العَالَمين [١] » . ونوع نحو : « والنّازِعات غَرْقاً » [٢] ورجعتُ القَهْقَرى ، وقعدتُ القُرْفُصاءَ [٣] . وهيئة نحو : مات ميتَة سُوء ، وعاش عيشةً مَرْضِيّةً ، وعدد نحو : ضربت ثلاثين ضَرْبةً ، واسم إشارة نحو : ضربت ذلك الضّرب [١٨٨] .

قال ابن مالك : ولا بُدّ من جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة المقصود به ذلك المصدر ، وردّه أبو حيّان بأن من كلامهم : ظننت ذلك ، يشيرون به إلى المصدر ، ولذلك اقتصروا عليه إذ ليس مفعولاً أول ، ولم يذكروا بعده المصدر تابعاً له ، وعلى هذا خرّجه سيبويه . ووقت نحو :

٧٢٩ – • ألم تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَـدَا [٤] •

أي اغتماض ليلة أرمد [٥] ، ونعت نحو : « وَاذْكُرْ رَبّك كثيراً » [٦] . « ومـا » الاستفهاميّة نحو : ما تضربُ زيداً أي أيّ ضرب تضرب زيداً [٧] . « وما » الشّرطيّة

---

(١) المائدة ١١٥ . (٢) النازعات ١ .

(٣) المراد : أن يجلس على أليتيه ، ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه ، أو يجلس على ركبتيه منكبّاً ، ويلصق فخذيه ببطنه ، ويتأبط كفّيه .
وفي القاموس : « القُرْفُصَى مثلثة القاف والفاء مقصورة والقُرْفُصَاء بالضمّ ، والقُرُفصاء بضمّ القاف والراء على الإتباع .
وقد صحح الروداني أن القهقرى والقرفصاء يكونان مصدرين إذا جريا على فعلهما ، نحو : قهقر قهقرى ، وقرفص قرفصى أما بعد نحو : رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ونوع مخصوص من القعود . انظر الصبان ٢ : ١١٣ .
وفي أ : « قعدت القرفصى » . تحريف .

(٤) للأعشى من قصيدة في مدح النبيّ عليه السلام وعجزه :
• وعاد كما عاد السّليم مُسَهّـدا •
ديوانه ٤٧ ، والمغني : ٢ : ١٦٥ ، والأشموني ٢ : ١١٤ .

(٥) يقدّره العيني ٢ : ١١٤ : « اغتماضاً مثل اغتماض ليلة الأرمد » .

(٦) آل عمران ٤١ . (٧) كلمة : « زيداً » سقطت من ب ، ط .

نحو : ما شئت فقم ، أي أي قيام شئت . والآلة نحو : ضربته سَوْطاً ورشقته سهماً ، والأصل : ضربة سَوْط ، ورَشْقَة سهم .

ويطّرد في جميع أسماء آلات الفعل ، فلو قلت : ضربته خشبة ، ورميته آجُرّة لم يجز . لأن الآجرّة لم تعهد آلة للرمي ، والخشبة لم تعهد آلة للضرب .

الرابعة : من المصدر ما هو عَلَمٌ للمعنى « كسبحان » علم للتسبيح و« برّة » علم للمبرّة ، و« فجار » علم للفجْرَة ، و« يسار » علم للمَيْسرة ، يقال : بَرّه بَرّةً ، وفَجَر به فَجارِ [1] . وهو معلّق على الجنس .

الخامسة : استعملوا العطاء [2] مصدراً بمعنى الإعطاء ، والثواب مصدراً [3] بمعنى الإثابة . قال الشاعر :

٧٣٠ - « وبعد عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتاعَـــا [4] »

وقال تعالى : « ثواباً مِنْ عِنْد الله [5] » وذلك مسموع لا يقاس عليه .

السادسة : منع الأخفش ، والمبرد ، وابن السراج ، والأكثرون عمل الفعل في مصدرين : مؤكد ، ومبيّن .

---

(١) جعل برّة ، وفجار اسمي مصدر فيه إشكال ، ذلك لأن المصدر ما جمع حروف الفعل ، واسم المصدر : ما لم يجمعها . وكل من برة ، وفجار يشتمل على حروف فعله . ولعلّ المراد كما قال الصبّان : اسم المصدر لغير الفعل المذكور كأبره ، وأفجره ، أي صيّره باراً ، وصيّره فاجراً ، ولكن كان ينبغي أن يقال : أبّر برّة ، وأفجر فجارِ .

(٢) كلمة : « العطاء » سقطت من أ .

(٣) في أ : « والثواب المصدر » بأل ، تحريف .

(٤) للقطامي . ديوانه ٣٧ .

« أكُفْراً بعدَ ردّ الموتْ عَنّي »

من شواهد : ابن عقيل ٢ : ٢٣ ، وأوضح المسالك رقم ٣٦٧ ، وشذور الذهب ٤١٢ ، والأشموني ٢ : ٢٨٨ .

(٥) آل عمران ١٩٥ .

وذهب السّيرافيّ وابن طاهر : إلى أنه يجوز أن ينصبهما وأن ينصب ثلاثة إذا اختلف معناهما نحو : ضربت [١] ضَرْباً شديداً ضربتين ، وعلى الأول [٢] الثّاني بدل . ومن المسموع في ذلك قوله :

٧٣١ – وَوَطِئْتَنَا وطْئاً على حَنَقٍ وَطْءَ المُقَيَّدِ يابس الهَرْمِ [٣]

ولا يصح فيه البدلية ، لأن الثاني غير الأول ، فيخرج على إضمار فعل .

[حذف عامل المصدر]

(ص) : مسألة : يحذف عامله لقرينة ويجب في مواضع :

منها ما كان بدلاً من فعله ، ويقدر معنى ما لا فِعل له كدِفْرا [٤] . والأصح : أن بَهْراً [له] [٥] فعل ، وأنه لا يقاس في الدعاء .

وثالثها : يقاس إن كان له فعل ، [٦] وجاز رفع بعضها ، وقبح إضافتها ، وما أضيف نصب .

---

(١) ط : « ضر » بإسقاط الباء والتاء، تحريف .

(٢) أي المنع ، وهو رأي الأخفش ، والمبرد وابن السّراج .

(٣) في النسخ الثلاث : « ثابت القدم » ، وفي الدرر ١ : ١٦١ « نابت الهُرم » .
وقد نسب في الدرر للحارث بن وعلة الذهلي .
وفي اللسان : « هرم » « يابس الهرم » ونسبه إلى زهير .
والهرْم : واحدتها هرْمة . وهي التي يقال لها : « حيهلة » .
وقيل : هي البقلة ، وقيل : هو شجر .
والمعنى : أن صاحب الحنق لا يبقي على من انتقم منه كما أن البعير المقيّد إذا وطىء على يابس الهرم يستأصله .

(٤) أ : « كذفر » تحريف ، ب : « كذافر » ، تحريف .
وفي ط : « كزفرا » بالذال ، تحريف .

(٥) زيادة مني لإصلاح الأسلوب وفي النسخ الثلاث « أن بهراً فعل» .

(٦) أ : « وما كان » « وجاز » ، تحريف .
وفي ط : « وجاء » بالهمزة .

ومما أفرد وأضيف : وَيْح ، وَوَيْس ، وويب [١] ، ويختار الرفع في ويح مفرداً عكس تَبّ ، وقيل : يجب. وفي عطف ويح [٢] على تَبّ وعكسه خلف . وعلى الجواز ينصب ويح ، وتبّ على حاله ويقال : ويله ، وويل له ، وويل طويلٌ . وبالنّصب فيهما ، وعَوْل وعَوْلة [٣] ، ولا يفرد عنه ، ومضافها للتبيين كـ « لك » بعد سَقْياً ، والأحسن في المعرف الرفع ، وهو سماع في الأصح .

(ش) : يجوز حذف عامل المصدر لقرينة لفظيّة كقولك : حثيثاً لمن قال : أيّ سير سرت ؟ أو معنوية نحو : تأهُّباً ميموناً لمن رأيته يتأهّب لسفر ، وحجّاً مبروراً لمن قدم من حَجّ ، وسعياً مشكوراً لمن سعى في مثوبة .

ويجب الحذف في مواضع : [٤] منها حيث كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل سواء كان فعله مستعملاً ، كسَقْياً ، ورَعياً ، أو مهملاً ، أي غير موضوع في لسان العرب كدفرا [٥] بمعنى « نتناً » ، وأُفّة [٦] وهي وسخ [٧] الأذن وتفّة [٨] وهي وسخ الأظفار ،

---

(١) هي كنايات عن الويل . وقد ذكر الجوهري أن ويح كلمة رحمة ..
وقال الصبان : ذكر شيخنا أن « ويس كويْح ، وويب كويل ٢ : ١٢٢ .

(٢) كلمة : « ويح » سقطت من أ .

(٣) ط : « وغول وغولة » بالغين ، تحريف ، صوابه من أ ، ب ، وانظر اللسان : « عول » فقد جاء ما نصه : العول والعولة : رفع الصوت بالبكاء .

(٤) ط : « مواضع في منها » بزيادة : « في » ، تحريف .

(٥) في النسخ الثلاث : « كذفرا » بالذّال ، تحريف .
صوابه : « دفرا » بالدّال ، وهوالنتن .

(٦) في النسخ الثلاث : « أفة ، وتفة » وهذا موافق لرواية سيبويه : «أفة وتفة » انظر سيبويه ١ : ٣١١ (هارون) وحاشية ياسين ١ : ٣٣٠ : « أفّاً ، وتفّاً » .

(٧) في النسخ الثلاث : « ريح الأذن » صوابها : « وسخ الأذن » كما في القاموس « أف » .

(٨) أ : ونقة » بالنون والقاف ، تحريف .

فيقدّر للثلاثة فعل من معناها . وجعل ابن عصفور من ذلك : « بَهْراً » ، بمعنى غلبة ، ومنـــه [١] :

٧٣٢ – . ثم قالوا تُحِبُّها قلت بَهْراً [٢] .

أي غلبني حبّها غلبة [٣] .

وقال أبو حيّان : حكى ابن الأعرابي [٤] وغيره : أنه يقال للقوم إذا [٥] دعي عليهم : بهرهم الله ، فيكون منصوباً ، بفعل مستعمل ، لا مهمل [٦] .

واختلف هل يقتصر على ما سمع من هذه الألفاظ في الدّعاء للإنسان أو عليـــه : كسقياً ورَعْياً ، وجَدْعاً ، وعقْراً [٧] ، وبُعْداً ، وسُحْقاً ، وتَعْساً ، ونكساً ، وبؤساً ، وخيبةً ، وتبـــّاً ، أو يقاس عليها ؟

فسيبويه على الأول ، والأخفش والمبرّد [٨] على الثاني .

قال أبو حيّان : وينبغي أن يفصّل ، فيقال : ما كان له فعل من لفظه يقاس وما لا فلا ، وقد جاء بعضها في الشعر مرفوعاً قال :

---

(١) أ : « ومن » مكان : « ومنه » ، تحريف .

(٢) قطعة من بيت لعمر بن أبي ربيعة ، وعجزه :

. عددَ النجم والحَصَى والتُّراب .

انظر ديوان عمر بن أبي ربيعة ٤٣١ ، وسيبويه ١ : ١٥٧ .

(٣) كلمة : « غلبة » سقطت من أ ، ب .

(٤) محمّد بن زياد ، أبو عبد الله بن الأعرابي .

من مصنفاته : النوادر ، الأنواء ، تفسير الأمثال ، معاني الشعر . مات « بُسرّ مَن رأى » ٢٣١ أو ٢٣٣ هـ .

(٥) أ : « أدعى » مكان : « إذا دعي » ، تحريف .

(٦) أ : « مستعملاً لا مهملاً » .

(٧) كلمة : « وعقراً » سقطت من أ .

(٨) « والمبرد » سقطت من ط .

٧٣٣ – أقام وأقوى ذاتَ يَوْمٍ وخَيْبَةٌ لأوّل من يَلْقى وشرٌّ مُيَسَّرُ [١]

فالمجرور خبر له .

ولا تستعمل هذه المصادر مضافة إلاّ في قبيح من الكلام ، وإذا أضيفت فالنصب حتم .

ومما جاء مضافاً : بُعْدَك ، وسُحْقَك . وأنشد الكسائي : [١٨٩] :

٧٣٤ – إذا ما المَهارَى بلّغَتْنا بلادَنا فَبُعْدَ المَهارَى من حَسيرٍ ومُتْعَبِ [٢]

ومما استعمل مفرداً ومضافاً [٣] قولهم للمصاب المرحوم : وَيْحَ فلان ، وويحه ، وويحٌ له وللمتعجّب منه [٤] . وَيْباً له ، وَوَيْبَك ، وَوَيْبَ غيرك ، وَوَيْسَكَ [٥] وَوَيْسَه [٦] . قال الجزُولي : وهو استصغار واستحقار [٧] .

وقال ابن طاهر : ويح كلمة تقال رحمة ، وَوَيْس كلمة تقال في معنى رأفة ، وهي مضافة إلى المفعول ، ومتى أضفتها لزمت النصب ، ولا يجوز فيها الرّفع ، لأنه مبتدأ لا خبر له .

فإذا أفردت جاز الرفع والنصب تقول : ويحٌ له ، وَوَيْحاً له ، وويلٌ له ، وويلاً له ، ولا يَقْوى النصب في هذا قوته في غيره ، لأن هذا مصدر لا فعل له ، وإنّما

---

(١) نسبه سيبويه لأبي زبيد الطائي .

من : شواهد سيبويه ١ : ١٥٧ . وفي الدرر ١ : ١٦٢ « لأول ما يلقى » بوضع « ما » مكان « مَنْ » .

(٢) قائله مجهول . واستشهد به على أن المصادر النائبة عن أفعالها لا تستعمل مضافة إلاّ في قبيح الكلام .

وفي أ : « حصر » مكان : « حسير » تحريف .

(٣) ط : « استعمل مفرداً » أو مضافاً » بأو العاطفة .

(٤) ط فقط : « للمتعجب » بإسقاط الواو ، تحريف وفي ط أيضاً : « ووبياً » بالواو العاطفة .

(٥) « ويسك » سقطت من أ . (٦) أ فقط : « ووبيه » .

(٧) أ ، ب : « واحتقار » .

يَقْوى النصب في المصدر الذي له فعل نحو : حمداً [١] ، وشكراً ، فالرّفع في نحو : « ويح » [٢] ، وَ« وَيْلٌ » قَوِيٌّ .

والغالب على « ويح » الرّفع ، وعلى « تَبّ » النّصب إذا أفرد نحو : تبّاً له ، ويجوز : تَبٌّ لـــه .

وقال ابن أبي الربيع : تَبّاً لك التزم نصبه ، وويح لك التزم رفعه .

وفي ويل لك وجهان [٣] ولو قسنا لساوينا [٤] ، ولكن [٥] لا نتعدّى السّماع .

فإن عطف « ويح » على « تبّ » نصبته ، ولا يجوز رفعه ، لأنه لا خبر له .

وإن عطف [٦] تبّ على « ويح » فكحاله [٧] قبل العطف ، ويكون جملتان : فعليّة على اسميّة لتساويهما في المعنى .

ويقال : تبّاً له ، وويحٌ له ، فلا يكون في « ويح » إلاّ الرّفع كحاله قبل العطف . انتهـــى .

ومنع المازنيّ عطف « ويح » على « تبّ » وعكسه ، قال : لأن «ويح» رحمة له ، و « تب »بمعنى خسران له [٨] ، فكيف يتصوّر [٩] أن يدعو له وعليه في حين واحد .

« وأجيب » بأنّ « ويح » حينئذ أخرج مخرج الدّعاء ، وليس معناه الدعاء أو تَبّاً أيضاً دعاءٌ له على حدّ : قاتله الله ما أشعره !

ويقال للمصاب[١٠] : المغضوب عليه ، ويْلَهُ ، وويلٌ له ، وويلاً له ، وويلٌ

---

(١) ط : « نحو حمد » ، تحريف .
(٢) كلمة : « ويح » سقطت من أ .
(٣) في أ : « وفي ويل الوجهان » .
(٤) أ : « ولو فساد دمنا » ، تحريف .
(٥) أ فقط : « لكنه » .
(٦) ط : « عطفت » .
(٧) أ « فحاله قبل العطف » . باسقاط الكاف .
(٨) « له » سقطت من أ .
(٩) أ : « فيكون مقصوران » ، تحريف .
ب : « فيكون » مكان : « فكيف » ، تحريف .
(١٠) أ : « للمضاف » ، تحريف .

طويل له ، وويلاً طويلاً ، فيجب النصب في الإضافة ، ويجوز هو والرفع في الإفراد .

ويقال : عوْل ، وعولك ، ولا يفرد ، وإنما يستعمل تابعاً لوَيْل [١] ، ومضافها للتّبيين كـ « لك » في سقياً لك .

وأما المعرّف بـ « أل » فالرفع فيه أحسن من النصب ، لأنه صار معرفة فقوي فيه الابتداء نحو : الوَيلُ له ، والخيبة له [٢] ، لكن إدخال « أل » ليس مطّرداً في جميعها ، وإنما هو سماع نصّ عليه سيبويه ، فلا يقال : السّقي لك والرّعْي .

وقال الفرّاء والجَرْمي بقياسه ، ووهّاه [٣] أبو حيّان .

• • •

(ص) : ومنه المثناة كلبّيك ، وسَعْدَيْك تابعة ، وحنانَيْك ودوالَيْك ، وهذّاذَيْك ، وحِجّازَيْك ، وحذّارَيْك [٤] ، وحوالَيْك ولا تتصرّف وتلزم الإضافة وإضافتها لظاهر ، قال ابن مالك : شاذّة لغائب [٥] . وخالفه أبو حيّان . فإن أفردت تصرّفت .

وزعم يونس « لبّ » مفرداً قلبت ألفه ، وتثنيتها للتكثير ، وقيل للشّفع ، وزعمه السّهيليّ في حَنّانَيْك خاصة ، والكاف في ما هو خبر مفعول ، وطلب فاعل .

وقال الأعلم : حرف خطاب وسمع « لَبِّ » كأمْسِ [٦] .

---

(١) في اللسان « عول » : قال سيبويه : وقالوا : ويله وعوله ولا يتكلم به إلاّ مع ويله » .

(٢) « له » سقطت من أ . (٣) ط : « ونفاه » مكان : « ووهّاه » .

(٤) « وحذاريك » سقطت من ط . (٥) « لغائب » سقطت من أ وفي ط : كغائب.

(٦) ب : « كأمر » ، تحريف ، وانظر الحديث عنها في الشرح .

(ش) : من الواجب حذف عامله ، لكونه بدلاً من فعله قولهم [١] في إجابة الدّاعي : لَبّيْك ، وسَعْدَيك ، أي إجابة بعد إجابة ، وإسعاداً [٢] بعد إسعاد ، أي كلّما دعوتني وأمرتني أجبتك وساعدتك .

ولا يستعمل سَعْدَيْك وحده ، بل تابعاً لِلبّيْك كعَوْله [٣] بعد وَيْله .

ويجوز أن يستعمل حَنَانَيْك [٤] وحده ، ومنه قولهم : حَنَانَيْك ، أي تحنّناً بعد تحنّن ، وقد نطق بفعله قال :

٧٣٥ – تحنّن عليّ هداك المليكُ فإنّ لكلّ مقامٍ مَقالاً [٥]

ودواليك من المداولة قال :

٧٣٦ – إذا شُقّ بُرْدٌ شُقّ بالبُرْد مِثْلُه
دَوَالَيْكَ حتّى كُلُّنَا غيرُ لابِسِ [٦]

---

(١) « قولهم » سقطت من ط . (٢) ب : « وإسعاد » بالرفع .
(٣) أ ، ب : « كقوله » : بالقاف ، تحريف .
(٤) ب . ط : « لبيك » مكان : « حنانيك » ، تحريف صوابه في أ .
(٥) للحطيئة من جملة أبيات يستعطف بها عمر بن الخطاب لمّا حبسه في هجو الزّبرقان .
ديوانه ٧٢ ، واللسان : « حنن » .
وفي أ : « هداك الميلك » بتقديم الياء على اللام ، تحريف .
(٦) لعبد بني الحسحاس :
في سيبويه ١ : ١٧٥
• دواليك حتى ليس للبرد لابس •
وفي اللسان « دول » .
• دواليك حتى مـا لِـذا الثوب لابس •
وانظر أوضح المسالك رقم ٣٢٩ ، وابن يعيش ١ : ١١٩ .
وفي أ : « إذا شق فرد اشتق بالفرد مثله » . تحريف .
وفي أ أيضاً « حتى كلها » . تحريف .

أي : تداولنا دواليك . كان الرجل في الجاهلية إذا أراد أن يقعد مع امرأته شقّ كلّ واحد منهما ثَوْب الآخر ليؤكد المودّة .

وهذاذيك ، قال :

٧٣٧ - . ضَرْباً هَذَاذَيْكَ وطَعْناً وَخْضَا [١] .

أي : نهذّ هَذاذَيك ، وحِجَازَيْك ، أي تحجز حجازيك أي تمنع ، وحَذَارَيْك أي تحذر ، أي ليكن منك حذَر بعدحذَر .

زاد صاحب البسيط : حَوَالَيْك ، أي إطاقة بعد إطاقة [٢] ، وهذه المصادر كلها لا تتصرّف ، وهي ملتزم فيها الإضافة والتثنية فإن أفرد منها شيء كان متصرّفاً كقوله :

٧٣٨ - . فقالت حَنَانٌ ما أتى بكِ هَا هُنَا [٣] .

واختلف في تثنيتها، أهي تثنية يشفع بها الواحد،وهل المراد: إجابة موصولة بأخرى، ومساعدة موصولة بأخرى ، وحنان موصول بآخر ، أم تثنية يراد بها التكثير ؟ على

---

١) للعجّاج يمدح الحجّاج ، ورواية الديوان ٩٢ :

. بالمَشْرِفيّاتِ وطَعْناً وخْضَا .

إلى أن يقول :

. وتارةً يُسَلْفُون قَرْضاً .
. حتى تَقَضّى القدَرُ المُقَضّى .
. ضَرْباً هَذَاذَيْك وطعْنا وخْضَا .

والدرر ١ : ١٦٢ جعل الصدر عجزاً ، والعجز صدراً .

من شواهد : سيبويه ١ : ١٧٥ ، والخزانة ١ : ٢٧٤ واللسان: «هذذ» والهذّ : السرعة في القطع ، والوخض : الطعن في الأجواف .

(٢) « بعد إطاقة » سقط من ب .

(٣) للمنذر بن أدهم الكلبي . وعجزه :

. أذُو نَسَبٍ أمْ أنْتَ بالحَيّ عَارِفُ .

سيبويه ١ : ١٦١ ، ١٧٥ ، والخزانة ١ : ٢٧٧ .

قولين: أصحهما الثاني . وقال [١٩٠] السّهيليّ بالأول في حنانيك خاصة، قال : المراد : رحمة في الدنيا ، ورحمة في الآخرة .

وردّ بأن من العرب من استعمله ، وهو لا يعتقد الآخرة ، قال طرفة :

٧٣٩ - • حَنَانَيْكَ بعضُ الشّرّ أهون من بَعْض [١] •

وذهب يونس : إلى أن لبّيك اسم مفرد ، وأصله قبل الإضافة : لبا [٢] مقصوراً ، قلبت ألفه ياء لإضافته إلى الضّمير كما قلبوا في لَدَيْك ، وعليك .

والذي ذهب إليه الخليل وسيبويه والجمهور أنه تثنية لبّ [٣] ، كما أنّ حنانيك تثنية حنان ، لأنه سمع لبّ ولم يسمع « لبا » .

وذكر ابن مالك : أن إضافة لبيك إلى الظّاهر شاذّة كإضافتها إلى الضمير الغائب قـــال :

---

(١) لطرفة ، وصدره :

• أبا مُنْذِرٍ أفْنَيْتَ فَاسْتَبْقِ بَعْضَنا •

من شواهد : سيبويه ١ : ١٧٤ .

(٢) في أ : « لبى » مرسومة بالياء ، والأظهر أن تكون بالألف ، لأن رأي يونس كما يقول ابن يعيش : أن لبيك اسم مفرد غير مثنّى وأن الياء فيه كالياء التي في عليك ، ولديك وأصله : لبب ، ووزنه : فعلل ، فقلبت الياء التي هي لام من لبّب ياء هرباً من التضعيف ، فصارت لبيّ ، ثم ابدلت الباء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها ، فصارت لباً ، ثم لما أضيفت إلى الكاف في لبيك ، قلبت الألف ياء ، كما قلبت الألف في لدى ، وإلى إذا وصلتهما بالضمير ، قلت : إليك ، وعليك ، ولديك .

انظر ابن يعيش ٢ : ١١٩ .

(٣) قال ابن الأعرابي : « اللّبّ : الطاعة . فإذا ثنّيت ، قلت في الرفع : « لبّان » وفي النصب والخفض لبيّن . اللسان : لبب .

٧٤٠ – • فَلَبَّى يَـدَيْ مِسْور [١] •

وقـال :

٧٤١ – • لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي [٢] •

وردّه أبو حيّان بأن سيبويه قال في كتابه : يقال : لبّى زَيد ، وسعدى زيد . فساق ذلك مساق المنقاس المطّرد .

والكاف في نحو : لبّيك ، وسَعْدَيك ، وحنانيك الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول ، لأن المعنى : لزوماً وانقياداً لإجابتك ، ومساعدة لما تحبّه . ومعنى قولهم : سبحان الله [٣] ، وحنانيه : أسَبِّحه ، واسترحمه .

والكاف في نحو : هذاذَيْك ودَوَالَيْك ، وحنَانَيْك إذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل ، كأنه قال : هذّك ومداولتك ، وتحنّنك .

وزعم الأعلم : أنّ الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب كهي في

---

(١) قطعة من بيت لرجل من بني أسد ، والبيت بتمامه هو :

دَعَوْتُ لِما نَابَنِي مِسْـــوراً فلبّى فلبّي يَدَيْ مِسْـــورِ

من شواهد : سيبويه ١ : ١٧٦ ، والخزانة ١ : ٢٦٨ .

(٢) قبلـه .

إنك لو دَعَوْتَـــني ودونـــي زوراءُ ذاتُ مَنْزَعٍ بَيُّـــون

• لَقُلْتُ لبّيْهِ لمن يَدْعوني •

وفي ب : « لبيه أن يدعوني » ، تحريف .

والزوراء : الأرض البعيدة . والمنزع : الحوض الممتلىء . وبيُون : الواسعة .

وقد ورد هذا الرجز في اللسان : « بين » . وابن عقيل ٢ : ٨ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩١٠ .

(٣) كلمة : « الله » سقطت من أ .

« أبصرك » ، و « النّجاءَك » [١] ، و « ذلك » وحذفت النون لشبه الإضافة ، ولأن الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الإشارة ، والنون تمنعها من ذلك فحذفت.

ورُدّ بأن وقوع الاسم الظاهر ، وضمير الغائب موضع الكاف يبطل كونهـا حرفـاً .

وسمع مفرد لبّيك : لَبٍّ بالكسر ، وهو مصدر بمعنى : إجابة منصوب مبنيّ كأمسِ ، وغاق ، لقلّة تمكنه ، كذا نصّ عليه سيبويه .

وردّ به أبو حيّان على ابن مالك حيث قال : إنه اسم فعل بمعنى : أجبت .

• • •

(ص) : ومنه : سبحان الله ، ومعاذ الله ، وريحانه . ويلزم سبحان الله في الأصح . ولا يتصرّف ، ويلزم الإضافة ، وعرّف سبحان الله [٢] بـ « أل » في الشعر ، وأفرد منوّناً وغيره . وقيل : إنه مبنيّ .

(ش) : من البدل [٣] عن فعله : سبْحان الله ، أي براءة له من السوء ، وليس مَصْدراً لسبّح ، بل سبّح مشتق منه كاشتقاق : حاشيت من حاشى . ولولَيْتُ من لَوْلا ، وصَهْصَهْتُ ، وأفَفْتُ ، وسوّفت ، وبأبأت [٤] ، ولبّيت من: صه [٥] ،

---

(١) في النسخ الثلاث : « والنجاك » ، تحريف صوابه من المغني ١ : ١٥٥ .
قال الشمني : هي بنون مشدّدة ، وجيم مخففة وهمزة قبل الكاف ممدودة : مصدر نجوت من من كذا أنجو نجاء ، ثم استعمل اسم فعل للأمر منه .
انظر حاشية الأمير على المغني ١ : ١٥٥ .

(٢) كلمة : « الله » سقطت من أ . (٣) أ : « المبدل » بالميم .

(٤) من قوله : « وبأبأت » إلى قوله : « وبأبأ » سقط من ب .

(٥) ط : « صه صه » بتكرار اسم الفعل .

وأفّ ، وسَوْف ، وبأبأ [١] ، ولبيك . ولا يقال : سَبَح مخفّفاً ، فيكون سبحان مصدراً له .

ويلزم الإضافة ، ولا يتصرّف ، وقد يفرد [٢] في الشعر منوّناً إنْ لم تنو الإضافة [٣] كقولـه :

٧٤٢ – سبحانَهُ ثم سُبْحاناً نعوذُ بـه [٤] .

وغير منون إن نُويت كقوله :

٧٤٣ – . سُبْحان من علقمة الفاخر [٥] .

---

(١) في النسخ الثلاث : « باني » بالياء والأظهر أن تكون : « بابا » ، لأن أصلها : إما أن يكون بأبى أنت ، ومعناه : أفديك بأبي فيشتق من ذلك فعل ومنه : بأبات الصبيّ ، وبأبأت به قلت له : بأبي أنت وأميّ .
وبأبأته أيضاً ، وبأبأت – قلت له : « بابا » انظر : اللسان « بأبأ » .

(٢) أ : « وقد يبرز » ، تحريف .

(٣) « إن لم تنو الإضافة » سقط من ب .

(٤) عجزه :

. وَقَبْلَنا سَبّح الجوُدي والْجُمُدُ .

من شواهد : سيبويه ١ : ١٦٤ ، وروايته : « يعود له » . وقد نسب هذا الشاهد لورقة بن نوفل ، وفي اللسان « سبح » منسوب إلى أميّة وروايته :

. سُبْحانَهُ ثم سُبْحاناً يَعودُ له .

ورواية الهمع والدرر ١ : ١٦٣ : « نعوذ به » .
وفي أ : « العوبه » مكان : « نعوذ به » ، تحريف .

(٥) للأعشى . وصدره :

. أقول لما جاءني فَخْرُه .

ورواية الدرر ١ : ١٦٤ « وقد قلت » مكان : « أقول » وهي رواية الديوان ٩٦ ،
ورواية سيبويه ١ : ١٦٣ : « أقول لها » .
ورواية سيبويه والدرر : « فخره » ، والفاخر» . =

أراد : سبحان الله ، فحذف المضاف اليه ، وأبقى المضاف بحاله .

وعرّف بـ « أل » في الشعر قال :

٧٤٤ – • سبحانك اللّهم ذا السُّبحان [١] •

ومن ذلك : « معاذ الله » « بمعنى عياذاً بالله » .

ويلزم أيضاً الإضافة ولا يتصرف .

ومنه : ريحان الله [٢] بمعنى استرزاق الله [٣] .

ويلزم أيضاً الإضافة ، ولا يتصرف ، ولم ينطق له بفعل من لفظه ، فيقدّر من معناه أي : استرزقه . ولا يستعمل مفرداً ، بل مقترناً مع « سبحان الله » . وقيل : يستعمل وحده ، لأن سيبويه لم يذكره [٤] مقترناً مع سبحان الله ، ولا نبّه على ذلك .

ومذهب سيبويه : أن سبحان علم للتسبيح ممنوع الصرف . وقيل : هو مبنيّ ، لأنه لا يتصرّف ، ولا ينتقل عن هذا الموضع ، فأشبه الحرف .

• • •

(ص) : ومنه : سلاماً ، وحجراً . ومنه : عجباً ، وحمداً ، وشكراً لا كفراً ، وهل هو خبر أو إنشاء ، أو يلزم اجتماعهما ؟ خلاف [٥] . ومنه : أفعله وكرامةً ومسرّةً ، ونِعْمة عين وحُبّاً ، ونَعَام عين . ولا أفعلـه ولا كيْداً ، ولا همّاً ، ولأفعلنّه ، ورغماً ، وهواناً . وجاء رفع بعضها . وطرَدَهُ ابن عصفور . ومنه :

= ورواية الديوان : « فجره » و « الفاجر » كلاهما بالجيم .

وانظر الخزانة ٢ : ٤١ ، ٣ : ٢٥١ ، واللسان : « سبح » .

(١) في الدرر ١ : وفي أ : « والسبحان » مكان : « ذا السبحان » . ١٦٤ قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة

(٢) في اللّسان : « روح » : الريحان : الرّزق . وقوله تعالى : « فروح وريحان » الواقعة ٨٩ : أي رحمة ورزق .

(٣) كلمة : « الله » سقطت من أ .

(٤) ب : « يذكر » بإسقاط الضمير ، تحريف .

(٥) ب : « خلافاً » بالنصب .

صلَفاً ، وكرَماً في التعجّب . وهل منه غفرانك [١] ؟ خلاف .

(ش) : من البدل عن فعله سَلاماً بمعنى براءة منكم . لا خير بيننا ولا شَرّ ، ولا يتصرّف بخلاف : « سلام » بمعنى : التحيّة فإنه يتصرّف . ومنه : حِجْراً بكسر الحاء ، يقال للرّجل : أتفعل هذا فيقول : حِجْراً ، أي منعاً ، أي أمنع نفسي . وأبعده ، وأبرأ منـــه .

وقال سيبويه : أي سِتراً وبراءة من هذا ، ومنه قوله تعالى : « ويقولون حِجْراً مَحْجُوراً » [٢] . ولا يتصرّف إذا كان مشاباً معنى المبـــادأة [٣] ، والتعوّذ [٤] بخلاف ما إذا كان على أصله من المنع أو السّتر من غير أن يشاب هذا المعنى ، فإنه [١٩١] متصرّف كقوله تعالى « لِذِي حِجْر » [٥] .

ومن ذلك : عَجَباً وحمْداً ، وشُكراً لا كفراً ، قال ابن مالك : وهي إنشاء . قال أبو حيّان : وكذا قال الشّلَوْبين أيضاً فقال : إن قلت : كيف يكون هذا مما لا يظهر فِعْلُهُ ، ولا شَكّ أنه يجوز أن تقول : حمدتُ الله حمداً ، وأحْمده حمداً ؟ فالجواب : إنما تكلّم سيبويه في « حمْد » الذي هو نفس الحَمْد ، أعني الذي هو صيغة الإنشاء للحمد . وهذا لا يظهر معه الفعل ، بل يتعاقبان ، والذي أورده المعرض إنما هو محض الخبر عن الحمد ، لا نفس الحمد .

قال أبو حيّان : والذي ذكره ابن عصفور أنّ هذه الألفاظ خبر فإنه قال : عجباً ، وحمداً ، وشكراً ، ثلاثتها مصادر قائمة مقام أفعالها الناصبة لها ، أي : أعجب عجباً ، وأحمد حمداً ، وأشكر شكراً . وتفارق : وَيْلَهُ وأخواتها في أن معنى هذه الخبر ، ومعنى تلك الدّعاء .

---

(١) ب : « غفرا » .
(٢) الفرقان ٢٢ .
(٣) ب ، ط : « المباراة » بالراء ، تحريف .
(٤) وفي أ : « والقعود » مكان « والتعوّذ » ، تحريف .
(٥) الفجر ٥ .

وتفارق : سبحان الله وأخواته وإن كان معناها الخبر [١] من جهة أنها تتصرّف فتستعمل مرفوعة كقوله :

٧٤٥ – عجبٌ لتلكَ قَضيّةٌ وإقامتي فيكُمْ على تِلْكَ القَضيّةِ أعْجَبُ [٢]

وتلك لا تتصرّف .

وقد سردَهَا سيبويه مع ما هو خبر . فقال : « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره » . من ذلك : قولك : حمداً . وشكراً . لا كفراً وعجباً ، وأفعل ذلك وكرامة ومسرّةً . ونُعْمَةَ عَيْن [٣] . وحباً ونَعَام عَيْن . ولا أفعل ذلك ولا كيداً ، ولا هَمّاً ، ولأفعلنّ [٤] ذلك ورغْماً . وهواناً ، فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت : أحْمَدُ اللهَ حَمْداً وأشكر الله شُكْراً ، وأعْجَب عَجَباً ، وأكرمك كرامةً . وأسرّك مسرّةً . ولا أكاد كيداً . ولا أهمّ همّاً . وأرغمك رغْماً [٥] ، ثم قال سيبويه : وقد جاء بعض هذا رفعاً ، يُبْتدَأ [٦] ، ثم يُبْنَى عَلَيْه كقوله [٧] : « عجب لتلك قضيّة » . البيت .

قال : وسمعنا بعض العرب يقال له : كيف أصبحت ؟ فيقول : حَمْدُ الله ، وثناءٌ عليه ، كأنه يقول : أمري وشأني حَمْدُ الله ، وثناءٌ عليه . انتهى .

---

(١) « الخبر » سقطت من أ .

(٢) لضمرة بن جابر بن نهشل كما في الدرر ١ : ١٦٥ ونسبه سيبويه لبعض مَذْحج ، وهو (هُنَيّ ابن أحمر الكنانيّ) .
انظر سيبويه ١ : ١٦١ ، والخزانة ١ : ٢٤١ ، وشرح المفصل ١ : ١١٤ .

(٣) « عين » سقطت من ط .

(٤) أ فقط : « ولا أفعلن » بلا النافية ، وانظر المتن .

(٥) انظر هذا النصّ بعينه في كتاب سيبويه ١ : ١٦٠ .

(٦) ط : « يبتدىء » تحريف صوابه من أ ، ب ، وسيبويه ١ : ١٦١ .

(٧) أ : « كقولك » .

قال أبو عمرو بن بقيّ [١] : قول سيبويه : حمداً وشكراً لا كفراً له ، كذا تكلّم بالثلاثة مجتمعة » .

وقد تُفرَد ، و « عجباً » مفردٌ عنها .

وقال ابن عُصفور : لا يستعمل كفراً إلاّ مع حمداً ، وشكراً ولا يقال أبداً : « حمداً » وحده ، و « شكراً » إلاّ أن يظهر الفعل على الجواز . ولا يلزم الإضمار إلا مع : لا « كُفْراً » .

فهذه الأمور لما جرَت مَجْرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب .

وقال أبو حيان : لا يستعمل « أفعل ذلك وكرامةً » [٢] إلا جواباً أبداً ، وكأنّ قائلاً قال : أفعل ذلك ، أو أتفعله [٣] ؟ فقلت : أفعله ، وأكرمك بفعلِه كرامةً ، وأسرك مَسرةً بعد مسَرَّة .

ولا يستعمل مَسَرّةً إلاّ بعد كرامةً ، وكذا [٤] نُعْمى عين بعد « حُبّاً » [٥] ، لا يقال : مسرّةً وكرامةً ، ولا نُعْمى عين وحُبّاً .

وكرامةً هنا اسم موضوع موضع المصدر الذي هو الإكرام ، وكذا نعمة عين ، ونُعَام [٦] عين اسمان في معنى : إنعام ، ونُعَام عين بضم النون وكسرها ، وفتحها ،

---

(١) أ ، ب : « نقى » بالنون ، وفي ط « تقي » بالتاء . كله تحريف .
وابن بقى بالباء سبق ذكره ١ : ٢٥٦

(٢) ط : « أفعل كيداً وكرامة » ، تحريف .

(٣) أ : « إذا نفعله » مكان : « أو أتفعله » ، تحريف .
ب : « وتفعَلُه » بالواو .

(٤) أ : « وكذلك » مكان : « وكذا » .

(٥) ب : « جآ » مكان : « حبّاً » ، تحريف .

(٦) « ونعام عين » سقطت من أ .

وأنكر الشّلَوْبين [١] الفتح .

وأكاد الذي قدّره سيبويه في كَيْداً اختلف فيه : فقال الأعلم : هي الناقصة ، والمعنى [٢] : ولا أكاد أقارب الفعل ، وحذف الخبر للعلم به . وقال ابن طاهر : هي التامّة ، والمعنى ، ولا مقاربة .

وهمّاً من هَمَمْتُ بالشيء ، ولأفعلنّ ذلك ، ورغماً جواب لمن قال : أفعله ، وإن رغم أنْفُهُ رَغْماً ، وإن هان هَوَاناً .

قال أبوحيّان : وقول سيبويه : وقد جاء بعض هذا رفعاً فيه دليل على أنه لا يطّرد ، وبه صرح صاحب (البسيط) وهو مخالف لكلام ابن عصفور أنها تستعمل مرفوعة . انتهى .

ومن ذلك قولك في التعجّب : كَرَماً وصلفاً . قال سيبويه : لأنه صار بدلاً من أَكْرِمْ به [٣] وأَصْلِفْ .

قال بعضهم : ويُقدّر ناصبه : كَرُم [٤] كرماً ، وصلف صلَفاً . لأن أبنية التعجّب ليس منها ما له مصدر إلاّ فَعُل .

ومن ذلك : « غُفْرَانَك » عدّهُ ابن مالك تبعاً للزّجّاجيّ فيما هو بدل من اللّفظ بالفعل ، وقيل : هو من قبيل ما يجوز إظهار ناصبه . واضطرب كلام ابن عصفور في ذلك ، فمرة قال بالأوّل ، [٥] ومرة قال بالثاني .

---

(١) أ : « شلوبين » بدون « أل » تحريف .
ب : « السلوبين » بالسين ، تحريف .

(٢) كلمة : « والمعنى » سقطت من أ .

(٣) « به » سقطت من أ .

(٤) ب : « لكرم » بزيادة اللام ، تحريف .

(٥) ب : « ومن » مكان : « ومرّة » ، تحريف .

واختلف هل الفعل الناصب له بمعنى الطّلب أو [١] بمعنى الخبر ؟ فذهب الزجّاج إلى الأول ، وأنّ التقدير : اغْفِرْ غفرانك ، وعزاه السخاوي [٢] إلى سيبويه . وذهب الزمخشري إلى الثاني وأن التقدير نستغفرك غفرانك .

وذهب بعضهم إلى أنه منصوب ، على المفعول به ، أي نطلب ، أو نسأل غفرانك . وجوز بعضُهم فيه الرفع على الابتداء أو إضمار الخبر ، أي : غفرانك مطلوبنا .

[وجوب حذف عامل المصدر]

(ص) : ومنها : الواقع في توبيخ مع استفهام أوْ لا للنفس أو غيرها ، أو تفصيل عاقبة طلب ، أو خبر ، أو نائباً عن خبر [١٩٢] اسم عين بتكرير أو حَصْر ، أو مؤكّد جملة لا تحتمل غيره ، ويسمى مؤكد نفسه [٣] ، أو تحتمل فمؤكد غيره ، ويلزم فيه معرفة البتة ، ولا يقدّم عليها في الأصح إلا نحو أجدك لا تفعل اللاّزم [٤] للإضافة لمناسب الفاعل ، وإيلائه غالباً « لا » أو « لم » ، أو « لن » .

وجوّز الزجّاج [٥] توسيطه ، وسيبويه رفعه ، والمبرد الباقي . ومنها :

---

(١) ب : « أم » مكان : « أو » .

(٢) في أ ، ب : « السجاوند » . وهو سراج الدين محمد بن محمد بن عبد الرشيد الحنفي ، والظاهر أنه كان من علماء المائة الخامسة له كتاب : « الفرائض السجاوندية » .
وقد اعتنى بها الفضلاء وشرحوها شروحاً كبيرة .
انظر : الكنى والألقاب ٢ : ٢٨٢ .
وفي ط : « السخاوي » . وقد سبقت ترجمته ٢ : ١٦٣ .

(٣) « نفسه » سقطت من أ .

(٤) ط : « اللام » بإسقاط الزاي ، تحريف صوابه من أ ، ب .

(٥) أ ، ب : « الزجاجي » بالياء .
وفي ط : « الزجاج » .
والزجاجي كما جاء في أ ، ب تحريف صوابه من الشرح حيث اتفقت النسخ على أنه الزجّاج .

المشبّه به [١] مشعراً بحدوث بعد جملة مشتملة على معناه وصاحبه دون صالح للعمل ويجوز اتباعه. قال ابن خَرُوف : بضعف ، وابن عُصفور سواء ، وهو أوْلى إنْ خَلَتْ الجملة .

(ش) : من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر : ما وقع في توبيخ سواء كان مع استفهام كقوله :

٧٤٦ ـ أَذُلاً إذا شبّ العِدَى نارَ حَرْبِهِمْ
وزَهْواً إذا ما يَجْنَحُون إلى السِّلْم [٢]

أم دونه كقوله :

٧٤٧ ـ خُمولاً وإهمالاً ، وغيرك مُولَعٌ
بتثبيت أسباب السِّيادة والمَجْدِ [٣]

سواء كان التّوبيخ للمخاطب [٤] كما مثل ، وكقوله :

٧٤٨ ـ • أطَرَباً وأنْت قِنَّسْرِيُّ [٥] •

أم للنّفس كقول عامر بن الطُّفَيل يخاطب نفسه : أغُدَّةً [٦] كغُدَّةِ البَعير وموتاً في بيت سَلُولِيَّةٍ .

---

(١) ط : « المشتبه به » ، تحريف .

(٢) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٦٥ .

(٣) قائله مجهول ، كما في الدرر ١ : ١٦٥ .
وفي أ : « السعادة » مكان : « السّيادة » .

(٤) أ : « المخاطب » بإسقاط « أل » .
للعجاج . ديوانه ٣١٠ . وعجزه :
• والدّهْرُ بالإنسان دَوَّارِيُّ •

(٥) والقِنّسري : الشيخ . وفي أ : « قيسري » بالياء ، تحريف .
من شواهد : سيبويه ١ : ١٧٠ ، ٤٨٥ ، والخزانة ٤ : ٥١١ ، والمنصف ٢ : ١٧٩ ، والإيضاح ٢٩٢ .

(٦) في النسخ الثلاث بالاستفهام : « أغدة » .
وفي اللسان : « غدة » بإسقاط همزة الاستفهام .

ومنها : ما وقع تفصيل عاقبة: طَلَب أو خبر . فالطّلب نحو : « فشُدُّوا الوَثَاق فإمّا مَنّاً بعدُ وإمّا فِداء »[١] . والخبر نحو :

٧٤٩ – لأجْهَدَنَّ فإمّا دَرْءَ واقعةٍ تُخْشَى وإما بُلُوغ السُّؤْلِ والأمَلِ [٢]

ومنها : ما وقع نائباً [٣] عن خبر اسم عَيْن بتكرير أو حصْر . فالتكرير [٤] نحو : زيد سيراً سيراً ، أي يسير وكقوله [٥] :

٧٥٠ – أنا جدًّا جدّاً . ولهُوك يـزدا دإذن ما إلى اتّفَاقِ سبيـــلُ [٦]

أي : أَجِدّ جِدّاً .

والحصر نحو : إنما زيدٌ [٧] سيراً . وما زيد إلاّ سيراً ، أي يسير . وكقوله :

٧٥١ – ألاَ إنما المُسْتَوْجِبُون تفضُّلاً بدَاراً إلى نَيْل التّقدّم في الفَضْلِ [٨]

أي : يبادرون بِداراً . جعل أحد اللفظين في التكرير عِوضاً من ظهور الفعل ، وقام مقامه في الحصر : « إنما » أو « ما » . و « إلا » . فلو كان المخبر عنه اسم معنًى وجب رفع المصدر خبراً عنه نحو : جَدُّك جَدٌّ عَظِيمٌ . وإنّما بِدَارُكَ بِدَارُ حَرِيصٍ .

ومنها : ما وقع مؤكّداً لمضمون جملة : فان كان لا يتطرّق إليها [٩] احتمال يزول بالمصدر سُمِّي مؤكّداً لنفسه ، لأنه بمنزلة تكرير الجملة ، فكأنه نفس الجملة نحو : « له علي دينارٌ اعترافاً » .

---

(١) محمد ٤ .
(٢) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٦٥ .
(٣) أ فقط : « ومنها نائب » .
(٤) « فالتكرير » سقطت من أ .
(٥) أ : « وكقولك » .
(٦) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٦٥ وقد حرّفت فيه كلمة : « اتفاق » إلى « التفاق » .
(٧) أ : « إنما زيداً » بالنصب . تحريف .
(٨) قائله مجهول .
وانظر الدرر ١ : ١٦٥ .
و « بداراً » مصدر وقع في حصر .
(٩) أ : « إليه » .

وإن كان مفهوم الجملة يتطرّق إليه احتمالٌ يزول بالمصدر سمّي مؤكداً لغيره لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة ، فهو غيرها لفظاً ومعنىً نحو : أنت ابني حقّاً .

قال أبو حيّان : وهذا المصدر المؤكّد به في ضَرْبَيْهِ [١] يجوز أن يأتي نكرة ومعرفة باللاّم وبالإضافة، فالنّكرة نحو: هذا عبد الله حقّاً ، وقطعاً ، ويقيناً، وهو عالم جدّاً.

والمعرفة نحو : هذا عبد الله الحقَّ لا الباطل ، واليقينَ لا الشّكّ .

والمضاف نحو : صُنْع الله ، وَوَعْد الله ، وصِبْغَة الله [٢] ، وكِتابَ الله .

وقد التزم في بعضها التّعريف فقط [٣] نحو : البتّةَ كقولك : لا أفعله البتّةَ ، ومعناه : القطع . ولا أعود إليه البتّةَ ، وأنت طالق البتّةَ .

ثم هذا المصدر المؤكّد بضَرْبَيْه لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكّدة على الصحيح ، وسببه أنّ العامل فيه فعل يفسّره مضمونها من جهة المعنى ، إذْ التقدير في : له علي دينارٌ اعترافاً : أعترِفُ بذلك اعترافاً ، وفي : هو ابني حقّاً : أحقّه حقّاً ، فأشبه ما العامل فيه معنى الفعل ، فلم يجز تقديمه قياساً عليه [٤] .

وأجاز الزّجّاج توسيطه ، فيقال : هذا حقّاً عبد الله ، قال : لأنه إذا تقدّم جزء ، فقد تقدّم ما يدل على الفعل واستشهد بقوله :

٧٥٢ – وكَذَا كُمْ مَصِيرُ كُلّ أُنَاسٍ
سوف حَقّاً تُبْلِيهِمُ الأيّامُ [٥]

وقوله :

٧٥٣ – إني وَرَبِّ القائم المَهْدِيّ ما زِلْتُ حقّاً يا بني عَدِيّ
أخا اعتِلالٍ وَعَلى أَدِيّ [٦]

---

(١) أ : « ضربته » بالتاء ، تحريف . وضَرْبيه : قِسْميْه .
(٢) « وعدالله » ، و « صبغة الله » ساقطان من أ .
(٣) « فقط » سقطت من أ ، ب .
(٤) « عليه » سقطت من أ .
(٥) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٦٦ .
(٦) قائله مجهول كما في الدرر ١ : ١٦٦ . =

أي : سفر .

وأجاز قوم : تقديمه ، واستدلّوا بقولهم : أحقّاً [١] زيد منطلق . وأوّله المانعون على أن ، حقّاً هنا نصب على الظّرف ، لا على المصدر أي : أفي حقّ زيد منطلق[٢] ، نصّ عليه سيبويه .

قال ابن مالك رحمه الله [٣] : وأما قولهم : « أجدّك لا تفعل » ، فأجاز فيه الفارسيّ تقديرين :

أحدهما : أن يكون : لا تفعل في موضع الحال . والثاني : أن يكون أصله : أجدك [١٩٣] أن لا تَفْعَل، ثم حذفت أنْ ، وبطل عملها . وزعم الشّلَوْبين أنّ فيه معنى القسم ، ولذلك قدّم . انتهى [٤] .

قال أبو حيّان : قد أدخله سيبويه في المصدر المؤكّد لما قبله ، وهو بمنزلة : أحقّاً لا تفعل كذا . ولا تستعمل إلا مُضافاً ، وغالباً بعد ، لا ، أو لم ، أو لن . قال في (النّهاية) [٥] : والاسم المضاف إليه « جدّ » [٦] حقّهُ أنْ يناسب فاعل الفعل الذي في التكلّم والخطاب والغَيبة نحو : أجدّي أكْرَمْتُكَ ، وأجدّك لا تفعل ، وأجدّك

= وفي أ : « أري » مكان « أدي » ، تحريف .

وفي ب : « عدي » تحريف . صوابه من ط .

والأدي السفر . من ذلك قول الشاعر :

وحَرْفٍ لا تــزالُ عــلى أدِيٍّ مسلّمة العــروق من الخُمال

انظر اللسان : (أدا) .

(١) ط فقط : « حقاً » باسقاط همزة الاستفهام .

(٢) « لا على المصدر ، أي في حق زيد منطلق » سقطت العبارة من أ .

(٣) جملة « رحمه الله » سقطت من ط . (٤) « انتهى » سقطت من أ .

(٥) « النهاية » سبق التعريف به ١ : ٢٥٦ .

(٦) أ « والاسم المضاف اليه نحوجد » بزيادة : « نحو » .

لم تفعل ، وأجدّه لم يزرنا . وعلّة ذلك أنه مصدر [١] يؤكد الجملة التي بعده ، فلو أضفته لغير فاعله اختل التوكيد .

قال أبو حيّان : فإن قلت : كيف أدخل سيبويه هذا في المصدر المؤكد لما قبله ، وليس كذلك ، لأنك إذا فرضته مؤكداً فإنما يكون مؤكداً لما بعده ؟ قلت : إنما هو جواب لمن قال : أنا لا أفعل كذا وأنا أفعل كذا [٢] . فبلا شك أنّ المتكلّم يحمل كلامه على الجدّ فهو مُجِدّ فيما يقوله ، فإذا قلت : أتجدّ ذلك جدّاً فهو مؤكد لما قبله .

وجوّز سيبويه رفع هذا النوع كلّه ، أي المصدر المؤكد بجملة على تقدير الابتداء ، ويكون لازماً الإضمار كالفعل [٣] ، فصنع الله مثلاً على إضمار [٤] « هو » أو «ذلك» [٥] « وله على ألف اعترافٌ كذلك [٦] .

وجوّز المبرّد رفع الباقي : الخبر [٧] المكرّر ، والمحصور . فيقال : زيد سيرٌ سَيْرٌ ، وإنما أنت سير .

ومن المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع مُشَبّهاً به مُشْعِراً بحدوث بعد جملة حاوية فعله . وفاعله معنىً دون لفظ ، ولا صلاحية للعمل فيه كقولك : مررت به فإذا له صوتُ صوتَ حمار ، وله صراخٌ صُراخَ الثكْلَى ، وقوله :

٧٥٤ — • له صَرِيفٌ صَرِيفَ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ [٨] •

---

(١) أ : « قصد » مكان : « مصدر » تحريف .

(٢) أ : « أنا أفعل كذا » ، وأنا أفعل كذا بإسقاط لا النافية من الجملة الأولى .

(٣) « كالفعل » سقطت من ط . (٤) « على إضمار » سقطت من أ .

(٥) ط : « هو وذلك » تحريف . (٦) « وله على اعتراف كذلك » سقطت من أ ب .

(٧) ط : « رفع باقي الخبر » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٨) للنابغة الذبياني . من قصيدة يعتذر فيها لعمرو بن هند وصدره .

• مقذوفةٍ بدخيس النَّحْضِ بازلُها

ديوانه ٣١ . وسيبويه ١ : ١٧٨ .

والمقذوفة : الناقة التي رميت باللّحم . =

واحترزنا بقولنا : مُشْعِراً بحدوث عمّا لا يشعر به نحو : له ذكاء ذكاء الحُكماء فلا يجوز نصبه ، لأنّ نصب صَوْت وشبهه إنما يكون لكون ما قبله بمنزلة يَفْعَل مسنداً إلى فاعل ، إذ التقدير : في « وله صوت » . وهو يصوّت ، فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه ، وذلك لا يمكن في : « له ذكاء » ، فلم يستقم النصب .

وبقولنا : بعد جملة عمّا بعد مفرد نحو : صوتُه صوْتُ حِمار فلا يجوز نصبه .

وبقولنا : حاوية إلى آخره عن نحو : فيها صوت صوت حمار ، وعليه نوح نوح الحمام ، فالنصب في ذلك ضعيف ، لأنه لم يشتمل على صاحب الصوت ، فلم يمكن تقديره : بيصوّت ، فوجه النّصب على ضعفه أنّ الصوت يدل على المصوّت .

وبقولنا : ولا صلاحية للعمل ، عمّا لا يصلح للعمل [1] في المصدر نحو : هو مُصوِّتٌ [2] صَوْتَ حِمار ، فإن صوت حمار هنا ينتصب « بمصوّت » لا بمضمر [3] .

ثم إذا اجتمعت الشروط ، فإن كان معرفةً تعيّن فيه ما ذكر من النصب على المصدريّة نحو : له صَوْتٌ صَوْتَ الحمار ، وإن كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحالية بتقدير فعلٍ أي يُبْدِيه ويُخْرِجُه [4] صَوْتَ حمار .

ويجوز الرفع في المعرفة ، والنكرة على الإتباع بدلاً فيهما ، ونعتاً في النكرة ، وعلى الخبريّة بتقدير المبتدأ فيهما .

وجعل ابن خَرُوف النصب في هذا النوع أقوى من الرفع . قال : لأن الثاني ليس

= والدخيس : الكثير . والنحض : اللحم وبازلها : نابها . والصريف : الصوت .
والقعو : ما تدور فيه البكرة إذا كان من خشب . والمسد : الحبل .

(١) « عما لا يصلح للعمل » سقطت من أ .

(٢) ب : « هو » مكان : « مصوّت » ، تحريف .

(٣) أ : « لا يضمر » . تحريف .

(٤) أ ، ب : « أي يخرجه ، ويبديه » .

بالأول ، فيدخله [١] المجاز والاتّساع ، وجعلهما ابن عصفور متكافئين ، لأن في الرفع المجاز ، وفي النصب الإضمار ، والإتباع أوْلى من النصب إن خلت الجملة عن صاحبه كما تقدّم .

[نيابة صفات عن المصدر]

(ص) : مسألة : أنابوا عنه صفات كعائذاً بك ، وهنيّاً [٢] ، وأقائماً وقد قعدوا . وأعياناً كتَرباً ، وجندلاً ، وفاهاً لفيك [٣] ، وأأعْوَر وذا نَاب . ولا يُقاس ، وفي الصّفات [٤] خُلْفٌ ، والأصح أنها أحوال ، والأعيان مفعولات .

وسمع رفع : تُرْبٌ ، وقاس سيبويه رفع أعيان غير الدعاء .

(ش) : أنابوا عن المصدر اللاّزم إضمار ناصبه : صفات كعائذاً بك وهنيـّاً لك [٥] ، وأقائماً وقد قعد الناس ، وأقاعداً وقد سار الركب ، وهي [٦] أسماء فاعلين ، وهَنِيءٌ ، من هَنُوء كشَرِيف من شَرُف ، قال بعض المغاربة : وهي موقوفة على السّماع .

وزعم بعضهم : أنّ ذلك مقيس عند سيبويه ، يقال لكلّ من لازم صفة دائباً عليها نحو : أضاحكاً وأخارجاً ؟

وأنابوا عنه أيضاً أسماء أعيان ، قالوا : تُرْباً ، وجَنْدلاً في معنى : تَرِبتْ يداه ، أي : لا أصاب خيراً ، والتّرب : التّراب ، والجندل : الحجارة .

---

(١) ط فقط : « فيدخل » بإسقاط العائد .

(٢) في النسخ الثلاث : « وهنيّاً » بإسقاط الهمزة .

(٣) أ : « فاهاً بفيك » بالباء .

(٤) ب : « ولا تقاس في الصفات خلف » بإسقاط واو العطف ، تحريف .

(٥) في النسخ الثلاث : « وهنيّاً لك » بإسقاط الهمزة .

(٦) أ ، ب : « وفي » مكان : « وهي » ، تحريف .

وقالوا : فاهاً لفيك ، أي فا الداهية [١] . ويستعمل هذا في معنى الدّعاء، أي: دهاه الله ، وقيل : ضمير « فاها » للخَيْبة .

وقالوا : « أأعْور وذا نَاب » ، والمقصود به الإنكار ، وأصله : أن بني عامر لما قاتلوا بني أسد جعلوا في مقدّمتهم عند اللقاء جملاً أعور مشوّه الخلق ذا ناب ، وهو [١٩٤] السّنّ ، فقال بعض الأسديين ذلك مُنْكِراً عليهم .

ولا يقاس هذا النوع إجماعاً ، لا يقال : أرضاً ولا جبلاً .

ورأي الأكثرين أن نصب الصّفات المذكورة على الحاليّة المؤكّدة لعاملها الملتزم إضماره ، والتقدير : أعوذ ، وأتقوم وأتقعد ، ونصب الأعيان على المفعوليّة بفعل مقدر ، والتّقدير : أطعمك الله، أو ألزمك تراباً وجندلاً ، وألزمك الله فاهاً لفيك ، وأتستقبلون أعورَ وذا نابٍ .

وذهب المبرّد : إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل : كالمالح [٢] ، والعافية [٣] .

---

(١) المراد : فم الداهية و « فا » ، اسم من الأسماء الخمسة ، وهو : « فوك » يدل على ذلك قول أبي سدرة الأسدي :

فقلت لهـا فاهـا لفيك فإنهـا قلوص امرئٍ قاريك ما أنت حاذره

قال ابن يعيش : وإنما يعنون به « فم الداهية » فالضمير يعود إلى الداهية ، وانما يخصون الفم بذلك ، لأن أكثر المتالف فيما يأكله الإنسان ويشربه . وصار فاها بدلاً من اللفظ بقولك : دهاك الله ، وإنما قلنا بدلاً من هذا اللفظ تقريباً ، لأنه فم الداهية في التقدير .

انظر ابن يعيش ١ : ١٢٢ .

وفي ط : « فالداهية » تحريف صوابه من أ ، ب .

(٢) أ : « كالثالج » .

(٣) العافية : اسم يوضع موضع المصدر الحقيقي وهو المعافاة .

وقد جاءت مصادر كثيرة على فاعلة تقول : سمعت راغية الإبل ، وثاغية الشاة ، أي سمعت رغاءها ، وثغاءها . اللسان (عفا) .

وذهب الشّلَوْبين وغيره : إلى أن تراباً وجندلاً انتصبا انتصاب المصدر بدليل جواز دخول اللام فيقال : تُرْباً لك ، كما يقال : سَقْياً لك .

وذهب ابن عصفور وابن خَروف : إلى أنّ أعور وذا ناب حال ، والتقدير : أتستقبلونه أعور .

وسمع رفع « تُرْبٌ » على الابتداء ، وما بعده الخبر قال :

٧٥٥ — • فَتُرْبٌ لأفْواهِ الوُشاةِ وجَنْـــدَلُ [1] •

قال أبو حيّان [2] : ولا ينقاس الرفع في أسماء الأعيان التي يدعى بها ، لو قلت : فوهاً لفيك على قصد الدّعاء لم يجز .

وأما غير المدعوّ بها فقال سيبويه : لو قال : أعور وذو ناب كان مصيباً .

قال أبو حيّان : وهو مبتدأ خبره مقدر ، أي : مُسْتَقْبِلُكُمُ أو مُصادِفُكُم .

---

(١) قائله مجهول . وصدره :

• لقد ألَب الواشُون إلْباً لِبَيْنِهِمْ •

ومما يذكر أن صاحب الدرر ١ : ١٦٦ ذكر أنه لم يعثر على تتمته .

والتتمة المذكورة من ابن يعيش ١ : ١٢٢ . من شواهد الحجّة لابن خالويه ٣٢٢ ، وشروح سقط الزند ١١٦٦ ، ١٨٨٣ .

(٢) من قوله : « قال أبو حيان » : « ولا ينقاس » إلى قوله : « قال أبو حيّان : وهو مبتدأ » سقط من أ .